

ورقة موقف:

تأسيس اتحاد تعاوني نسائي

نحو بُنية تعاونية نسائية أقوى

KING HUSSEIN FOUNDATION
مركز المعلومات والبحوث
INFORMATION AND RESEARCH CENTER



تم إعداد هذه الورقة بالشراكة مع مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين. ضمن مخرجات حملة التأثير للفيلم الوثائقي «عن العمل التعاوني».

مركز المعلومات والبحوث:

مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين، أحد أبرز المراكز البحثية في الأردن والمنطقة في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. يعمل المركز على تعزيز رفاه الأطفال والشباب والنساء والأسر والمجتمعات والفئات المستضعفة من خلال تقديم بحوث وتحليلات موضوعية ومحايدة ومتعددة التخصصات لصناع القرار في الأردن ومنطقة الشرق الأوسط، بما يساهم في تحقيق تخطيط اجتماعي واقتصادي وصناعة قرار أكثر فعالية.

عن العمل التعاوني:

”عن العمل التعاوني“ فيلم وثائقي من إنتاج أنس ضمرة و اخراج جمانة سعادة، تم انتاجه عام 2024 يوثق رحلة نساء أردنيات في تأسيس وإدارة جمعيات تعاونية في مختلف محافظات المملكة. رصد الفيلم التحديات التي تواجه النساء، من قيود قانونية ومجتمعية، إلى فرص النجاح والتمكين الجماعي.

حملة التأثير:

حملة انبثقت عن الفيلم الوثائقي ”عن العمل التعاوني“ بهدف دعم السيدات بطلات الفيلم في جهودهن لتشكيل فريق قيادي لتأسيس اتحاد تعاوني نسائي اردني لبناء شبكة تربط التعاونيات النسائية عبر مختلف المحافظات وتتيح لهن تبادل الخبرات، والتعاون في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع بما يفتح آفاقاً أوسع للنمو والابتكار .

مقدمة:

تهدف ورقة الموقف هذه إلى تبيان رأي مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك حسين حول أهمية إتاحة الفرصة للجمعيات النسائية لتأسيس اتحاد تعاوني، كنموذج عمل جماعي يساعدهن على مواجهة التحديات التي تواجههن كجمعيات تعاونية نسائية، للاستفادة من الفرص التي يمكن أن يقدمها الاتحاد بدعم الجمعيات وتمكينها وتوفير فرص تمويلية وتسويقية.

تأتي هذه الورقة استنادًا إلى بحث نوعي من خلال زيارات ميدانية ونقاشات مع عدد من الجمعيات التعاونية النسائية في مختلف محافظات المملكة، والتي أظهرت وجود جمعيات تعاونية تتلمس الحاجة لتطوير العمل التعاوني ضمن أطر أكثر تنظيمًا واستدامة.

وتعكس الورقة تصورات الجمعيات التي تمت زيارتها وعددها 10 من أصل 47 جمعية نسائية فاعلة (20%) حول آليات العمل المشترك، ومدى استعدادها للانخراط في اتحاد تعاوني نسائي، وإذا كان الاتحاد يمثل فرصة لمواجهة التحديات التي تواجهها الجمعية، وما يتطلبه ذلك من تكييف قانوني وتنظيمي، خاصة فيما يتعلق بنظام الاتحادات التعاونية المعمول به حاليًا.

وتركز الورقة على عرض المواقف والتوجهات التي عبّرت عنها الجمعيات، دون تعميم، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية السياق المحلي لكل منها.

الخلفية القانونية:

يكفل الإطار القانوني في الأردن الحق في تأسيس الجمعيات التعاونية لجميع المواطنين دون تمييز، استناداً إلى أحكام الدستور الأردني والتشريعات النازمة. ويُعزز هذا الحق ما ورد في المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تضمن "لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين"، بما في ذلك الحق في تأسيس اتحادات مستقلة. وقد انضم الأردن إلى هذا العهد وصادق عليه، مما يجعله جزءاً من المنظومة القانونية الوطنية عملاً بالمادة (33) من الدستور.

كذلك، يدعم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا الحق من خلال تأكيده، في المادة (6) على حق الأفراد في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يشكل جوهر العمل التعاوني القائم على مبادئ المشاركة الطوعية والتكافل.

وفي هذا السياق، يُعد التوجه نحو تأسيس اتحاد نسائي تعاوني أردني خطوة منسجمة تماماً مع هذه المبادئ والضمانات، وفرصة مهمة لترسيخ دور النساء في الاقتصاد التعاوني، وتمكينهن من تطوير مبادراتهن وتحقيق أثر مستدام في مجتمعاتهن. إن دعم هذا التوجه يعكس التزام الأردن بالمساواة وتعزيز المشاركة العادلة والمنصفة في مختلف المجالات، يجسد ترجمة عملية لرؤية الدولة في تمكين النساء ودعم العمل الجماعي المنظم.

لمحة عن الحركة التعاونية:

رغم مرور أكثر من نصف قرن على نشأة الجمعيات التعاونية النسائية في الأردن، لا تزال مساهمة النساء في القطاع التعاوني محدودة. إذ تشير بيانات عام 2023 إلى أن عدد الجمعيات التعاونية النسائية يبلغ 74 جمعية فقط، تمثل ما نسبته 5.1% من مجموع التعاونيات المسجلة في المملكة، والبالغ عددها 1,458 جمعية.

تواجه العديد من التعاونيات النسائية تحديات تشغيلية تتمثل في محدودية التمويل، وغياب آليات التسويق الفعّال، وارتفاع تكاليف النقل وتأمين المواد الخام.

نظام الاتحادات التعاونية:

ينص نظام الاتحادات التعاونية رقم (166) لسنة 2016 على إمكانية تأسيس نوعين من الاتحادات التعاونية في الأردن وهي: "الاتحادات الإقليمية"، "الاتحادات النوعية". بالرغم من هذه التقسيمات، لا يتضمن النظام نصًا صريحًا على السماح للجمعيات النسائية بتأسيس "اتحاد تعاوني للجمعيات النسائية" بشكل خاص. بل يحدد النظام المعيار العام للاتحادات النوعية بناءً على تشابه الأغراض والأنشطة، دون تسمية الجمعيات "النسائية" كفئة مستقلة لتأسيس اتحاد لها.

بالرغم من أن نظام الاتحادات التعاونية رقم (166) لسنة 2016 يحدّد أشكال الاتحادات التي يمكن تأسيسها في المملكة وهي:

1. الاتحادات الإقليمية، التي تُنشأ ضمن منطقة جغرافية محددة.
2. الاتحادات النوعية، التي تُنشأ على أساس تشابه الأغراض والأنشطة بين الجمعيات التعاونية المنتسبة لها.

لا يتضمن النظام نصًا صريحًا يمنع أو يُجيز أو يُشير إلى إمكانية تأسيس "اتحاد تعاوني نسائي" على وجه الخصوص. كما لا يذكر النظام الجمعيات النسائية كفئة مستقلة ضمن الكيانات التي يحق لها إنشاء اتحاد تعاوني خاص بها، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي.

ويُظهر هذا الغياب وجود فجوة تنظيمية في الإطار القانوني، لا تعكس الواقع المتطور لدور النساء في العمل التعاوني، ولا تواكب الحاجة إلى كيانات تمثيلية مستقلة تُعبّر عن أولويات وأهداف الجمعيات التعاونية النسائية في المملكة.

إن هذا القصور لا ينسجم مع ما نصّ عليه الدستور الأردني في المادة (6/6) التي تُلزم الدولة بتمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، وبما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف. كما يتعارض مع التوجهات الوطنية الواردة في الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، والتي أكدت في محورها الأول حول التمكين الاقتصادي على ضرورة “توفير بيئة تنظيمية وتشريعية ومؤسسية داعمة” لمشاركة النساء الاقتصادية، بما يشمل دعم المشاريع الجماعية والتعاونية النسائية.

عليه، فإن تعديل نظام الاتحادات التعاونية ليشمل صراحة “الاتحادات التعاونية النسائية” يُعد خطوة ضرورية لسد هذه الفجوة التشريعية وضمان انسجام المنظومة القانونية مع المبادئ الدستورية والرؤى الوطنية ذات الصلة بتمكين المرأة.

عينة البحث:

تضم عينة البحث عشر جمعيات نسائية تعاونية من مختلف محافظات المملكة، تم اختيارها بناءً على ترشيحات من المؤسسة التعاونية الأردنية، ومؤسسات مجتمع مدني، وتعاونيين نشطاء، وضمن بحث ميداني معمق أجراه معدّو الفيلم الوثائقي جمانة سعادة وأنس ضمرة. راعوا في الاختيار تنوّع المواقع الجغرافية، واختلاف حجم العضوية، وتباين الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الجمعيات، يتراوح عدد العضوات بين 15 و 305 عضوة، ما يعكس تنوع البنى المؤسسية. أبدت جميع الجمعيات استعدادها المبدئي للانضمام إلى اتحاد نسائي تعاوني، ما يتيح قراءة واقعية لفرص تأسيس هذا الاتحاد وتحدياته.

يُلخّص الجدول التالي البيانات الأساسية لعشر جمعيات نسائية تعاونية عاملة في مختلف محافظات الأردن، وقد تم اختيارها كنموذج أولي لقياس مدى الجاهزية والتوجّه نحو تأسيس اتحاد تعاوني نسائي. ومدى واقعية أن يساهم الاتحاد - في حال تأسيسه - في حل التحديات والإشكاليات التي تواجه الجمعية؛ يُظهر الجدول تنوعاً في حجم العضوية، ورأس المال، والأنشطة الاقتصادية، مما يعكس غنى التجربة التعاونية النسائية في المملكة

اسم الجمعية	رأس المال (دينار)	عدد الأعضاء	الأنشطة الأساسية	المحافظة	الرغبة بتأسيس إتحاد نسائي
جمعية نساء نحو القمة	12175	22	الزراعة، الإنتاج الغذائي، البيع بالتجزئة، تربية المواشي	المفرق	نعم
جمعية الذوق الرفيع	5950	15	الإنتاج الغذائي، التصنيع الغذائي، التدريب	أربد	نعم
جمعية سيدات أم الرصاص	15000	30	حرف يدوية (فخار، خزف، فسيفساء، تطريز)، مطبخ إنتاجي	مادبا	نعم
جمعية فاطمة الزهراء	27161	60	الإنتاج الغذائي، التصنيع الغذائي	عجلون	نعم
جمعية سيدات خشبية التحنا	4285	66	الإنتاج الغذائي، التسويق، النقل	جرش	نعم
جمعية سيدات الأزرق التعاونية	9517	100	الإنتاج الغذائي، التصنيع الغذائي، الزراعة، التدريب، الإرشاد والتوعية.	الأزرق	نعم
جمعية سيدات عراق الأمير	12500	25	الإنتاج الغذائي، مشغل للخياطة، حاضنة أعمال، مصنع ورق.	عمان	نعم
جمعية سيدات قرى حوض الديسة	12500	305	مطبخ انتاجي، السياحة، تعليم اللغات، صناعة الخزف والحرف اليدوية، مشغل خياطة.	العقبة	نعم
جمعية ريناس التعاونية	7500	24	التصنيع الغذائي، التوعية الغذائية، الشراكة المجتمعية، إعادة تدوير الورق، التدريب ورفع الوعي.	البلقاء	نعم

نظرة عامة على التعاونيات النسائية

تعمل التعاونيات النسائية في الأردن ضمن مجالات متعددة، تشمل التصنيع الغذائي، الزراعة، تربية المواشي، التسليف وغيرها من الأنشطة التجارية، وتقوم النساء العضوات بإدارتها والعمل فيها غالبًا بشكل تطوعي. أو مقابل اجور يومية تعتمد على وجود الإنتاج وحجمه، وبينما تمتلك بعض هذه الجمعيات مشاريع إنتاجية صغيرة وأصولاً محدودة مثل الأراضي أو المشاغل، إلا أن قدراتها تبقى محدودة في مواجهة التحديات التنموية الأكبر.

في هذا السياق، وثّق الفيلم الوثائقي ”عن العمل التعاوني“، الذي تم إنتاجه عام 2024 من قبل جمانة سعادة وأنس ضمرة، جانبًا من الواقع اليومي الذي تعيشه الجمعيات التعاونية في الأردن. الذي برز بشكل واضح ما تواجهه هذه الجمعيات من تحديات تتعلق بالتسويق، وضعف الموارد، والتدريب إلى جانب طموحات النساء في تطوير أدواتهن التعاونية بشكل جماعي.

وتتسق المشاهد التي عرضها الفيلم مع ما خلصت إليه الزيارات الميدانية التي استندت إليها هذه الورقة، والتي أظهرت وجود طاقات محلية نشطة، واستعداد حقيقي لدى النساء لتطوير العمل التعاوني من خلال مسارات جديدة، بما في ذلك تأسيس اتحاد تعاوني نسائي.

التحديات التي تواجه التعاونيات النسائية

رغم تنوع مجالات عمل الجمعيات التعاونية النسائية الأردنية، إلا أن معظمها يواجه تحديات متشابهة تعيق نموها واستدامتها. وتكمن أبرز هذه التحديات التي تم استخلاصها من مقابلات تم إجرائها مع الجمعيات التعاونية من عينة البحث فيما يلي:

أولاً: ضعف التمكين المؤسسي والإداري

تفتقر العديد من الجمعيات التعاونية النسائية إلى التدريب الكافي في مجالات الحوكمة، الإدارة، والتنظيم، مما يضعف قدرتها على اتخاذ قرارات جماعية فعّالة أو إدارة الموارد بكفاءة وبشكل مستدام.

ثانياً: صعوبات التسويق والترويج للمنتجات

تعاني الجمعيات من ضعف في معرفة احتياجات السوق، وغياب آليات فعّالة لتسويق منتجاتها، ما يؤدي إلى تكدّس الإنتاج وعدم القدرة على تصريفه، كما في حالة تعاونية سيدات نجدة.

ثالثاً: انعدام التشبيك وتبادل الخبرات

تفتقر الجمعيات التعاونية النسائية إلى جسم تنظيمي يجمعهم لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، مما يؤدي إلى تكرار الأخطاء وتشتت الجهود التي تعمل في قطاعات متشابهة.

رابعًا: ضعف في التأسيس نتيجة غياب التهيئة والتدريب في عدد من الحالات، أُسست الجمعيات دون إلمام كافٍ بالعمل التعاوني، أو دون وجود علاقات مسبقة بين الأعضاء، ما أدى إلى تعثرها كما حدث في تعاونية ”نساء نحو الأفضل“.

خامسًا: عدم وضوح الأدوار داخل الجمعيات في بعض الحالات، يتمركز صنع القرار بيد فرد واحد، ما يعكس غياب ممارسات الحوكمة التشاركية ويضعف ثقة العضوات في بنية الجمعية الأمر الذي يجعل الكثير من الجمعيات ”جمعية المرأة الواحدة“.

سادسًا: غياب الدعم الرسمي المنظم والمستدام رغم وجود مبادرات حكومية متفرقة، إلا أن غياب إطار مؤسسي واضح لدعم الجمعيات التعاونية النسائية يترك الكثير منها في حالة اعتماد هش على المنح أو المشاريع المؤقتة.

آراء تعاونيات نسائية حول تأسيس اتحاد تعاوني نسائي

يبلغ مجموع أعضاء الجمعيات من عينة البحث (٦٨١) ما يمثل نسبته ١٩,٦ بالمئة من إجمالي عضوات الجمعيات النسائية المسجلة وعددها (٧٤) جمعية. في حين يبلغ رأسمال الجمعيات من عينة البحث (١٢٨٠٢٩) دينار .

حاجة مُلحة لاتحاد فاعل:

عند سؤال الجمعيات التعاونية المشاركة في البحث الميداني والمقابلات النوعية حول مدى رغبتها في الانضمام إلى اتحاد تعاوني نسائي، عبّرت جميع الجمعيات المستجيبة (10 من أصل 10) عن رغبتها الأكيدة في أن تكون جزءاً من هذا الاتحاد.

وأكدت الجمعيات النسائية من عينة البحث أن الاتحاد التعاوني النسائي لا يُنظر إليه كإطار تنظيمي بيروقراطي، بل كمساحة داعمة ورافعة للعمل التعاوني النسوي المشترك، تتيح تبادل المعرفة والخبرات، وتعزز من القدرات التسويقية للجمعيات، وتسهّل الوصول إلى التمويل والتدريب وبناء الشراكات مع جهات حكومية وغير حكومية.

في هذا السياق، قالت ممثلة جمعية نساء نحو القمة المهندسة لمياء شديفات “نحن بحاجة إلى كيان يسمع صوتنا ويفهم تفاصيل العمل التعاوني من منظور نسائي. نريد تطوير العمل التعاوني النسائي لكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. الاتحاد هو طريقنا الجماعي.”

كما ربطت العديد من المشاركات بين تأسيس الاتحاد وإمكانية تحسين تمثيلهن على المستوى الوطني، سواء في السياسات التعاونية أو في برامج الدعم الاقتصادي الموجهة. رئيسة جمعية سيدات ام الرصاص مهعا الكريمة قالت أن الإتحاد يشكّل أيضًا منصة للدفاع عن حقوق التعاونيات النسائية، وتمثيلها في المحافل واللجان ذات العلاقة.”.

واعتبرت جمعية فاطمة الزهراء في عجلون أن غياب جهة تتبنى قضايا التعاونيات النسائية يشكّل فراغًا مؤسسيًا، مؤكدة أنهن مع أي اتحاد “يقدم قيمة فعلية ويدعم أولويات الجمعيات النسائية مثل التسويق”. هذا المطلب تكرر بصيغ مختلفة لدى عدة جمعيات، مثل جمعية سيدات حوض الديسة التي رأت في الاتحاد “فرصة لإحداث تغيير حقيقي من خلال التشاركية”، مشيرة إلى حاجتهن لجسم يسرّهن تقديم المشاريع والتدريب وخلق فرص للتعاون بين الجمعيات بدلًا من الاعتماد على دعم خارجي.

كما عبّرت جمعية سيدات الأزرق التعاونية عن رؤية استراتيجية لدور الاتحاد، واقترحت أن يكون له “سوق مركزي مشترك” يساهم في توحيد الجهود الإنتاجية ويعزز العمل التعاوني من خلال تبادل الموارد والكفاءات.

في المقابل، أبدت بعض الجمعيات حذرًا نابغًا من تجارب سابقة لم تحقق النتائج المرجوة، كما في حالة جمعية خشبية التحتا التي أشارت إلى ضرورة أن يكون الاتحاد "فعّالًا وليس صوريًا"، مؤكدة أن "وجوده لا يعني شيئًا ما لم يترافق مع دعم وتمثيل حقيقي للجمعيات النسائية." فيما أكدت ومن جانبها، دعت جمعية الذوق الرفيع إلى أن يقوم الاتحاد على "نخبة من الجمعيات القوية والفاعلة"، بما يضمن استدامته ويُجنّبهُ التعثر منذ البداية. أما جمعية نساء نحو القمة، فقد أكدت أن الاتحاد لا يجب أن يقتصر على تقديم المظلة التمثيلية فحسب، بل أن يكون منصة للتمكين الفني وتبادل الخبرات.

الجلسة النقاشية:

في حزيران 2025 عقدت ورشة عمل ضمّت خمس جمعيات تعاونية هي (جمعية نساء نحو القمة ، جمعية، الذوق الرفيع ، جمعية سيدات الأزرق التعاونية، سيدات خشبية التحتا، جمعية قرى حوض الديسة، جمعية فاطمة الزهراء) و بحضور مدير مديرية التدريب التعاوني في المؤسسة التعاونية المهندس هاني عدينا، بهدف تطوير الإطار القانوني الذي يضمن تأسيس اتحاد تعاوني نسائي قادر على تمثيل مصالح الجمعيات النسائية وتعزيز حضورها في الحركة التعاونية الأردنية.

خرجت الجلسة بعدة توصيات، من أبرزها ضرورة تعديل نظام الاتحادات التعاونية ليشمل «الاتحادات التعاونية النسائية» كواحد من أنواع الاتحادات التي يمكن تأسيسها، وذلك لتوفير المظلة القانوني بما ينسجم مع التوجهات الوطنية نحو تعزيز دور المرأة. وبما ينسجم مع قانون التعاونيات لعام ٢٠٢٥ الذي اقره مجلس النواب في أيار الماضي.

أكدت السيدات المشاركات على أهمية أن يتبنى الاتحاد هوية «نسائية»، قائمة على مبادئ العمل التشاركي والتعاون بين الجمعيات، مع العمل على وضع استراتيجية داخلية تركّز على القطاعات الأكثر أهمية وتأثيراً بالنسبة للجمعيات الأعضاء، مثل التصنيع الغذائي والزراعة والخدمات المجتمعية.

وفي هذا السياق، شدّدت لمياء شديفات، ممثلة جمعية نساء نحو القمة، على أن «الاتحاد التعاوني النسائي يجب أن يكون هو المظلة والملاذ لكل امرأة تعمل في القطاع التعاوني، سواء كانت جمعيّتها حديثة التأسيس أو قائمة منذ سنوات، ليقدّم لها الدعم الفني، والتدريب، والإرشاد في بداية الطريق». وأضافت أن وجود هذا الاتحاد سيساعد في تقليص فجوة التأسيس التي تعاني منها بعض الجمعيات، ويشكل منصة مشتركة لتبادل الخبرات والتجارب والتسويق.

كما اقترحت المشاركات أن يضم الاتحاد في عضويّته -كشرط عند التأسيس - ثلاث الجمعيات التعاونية النسائية الفاعلة والمسجّلة لدى المؤسسة التعاونية، لضمان تمثيل شامل لكافة محافظات المملكة.

وخلال النقاشات برز توصية اجمت عليها المشاركات وهي بأن تتبنى مؤسسة وطنية أو مؤسسة مجتمع مدني تحرك الجمعيات النسائية نحو تأسيس اتحادها، إلى أن يرى النور لضمان توفير الدعم اللازم.

تعديل نظام الإتحادات التعاونية:

من خلال المقابلات النوعية برزت ضرورة موضوعية من داخل الجسم التعاوني النسائي لبناء كيان فاعل يجمع بين التمكين، التنسيق، التمثيل، والضغط من أجل سياسات أكثر عدالة ومساواة.

تبين النتائج وجود رغبة جماعية واضحة لدى جميع الجمعيات المشاركة بالانضمام إلى الاتحاد، باعتباره أداة لتعزيز فرص النمو، وتحقيق العدالة التمثيلية، وتجاوز التحديات المشتركة في مجالات الإنتاج، التسويق، والتمكين المؤسسي.

ترى الجمعيات كذلك أن تعديل نظام الاتحادات التعاونية لينص صراحة على تأسيس اتحادات نسائية أمر ضروري لتعزيز الحقوق القانونية والإدارية لهذه الهيئات، خصوصاً أن النظام الحالي لا يسمح بشكل واضح بتأسيس اتحادات خاصة بالجمعيات النسائية، خاصة مع وجود فرصة تشريعية حالية قد تتيح ذلك. خاصة وأن المؤسسة التعاونية تعمل على تعديل الانظمة والتعليمات بعد تعديل قانون الجمعيات التعاونية الذي اقره مجلس النواب في أيار الماضي، والذي جاء بنصوص تدعم المرأة التعاونية بشكل واضح.

من ناحية أخرى، تشير الجمعيات إلى تفاوت القدرات الفنية والإدارية بين عضواتها، مما يتطلب برامج تدريب وتأهيل مستمرة لتطوير المهارات ورفع كفاءة العمل التعاوني. وتؤكد النساء على أهمية أن يكون للاتحاد صوت قوي يُعبّر عن قضاياهن، ويُتيح لهن مساحة فعلية للمشاركة واتخاذ القرار، بما يعكس خصوصية التحديات التي تواجهها المرأة في القطاع التعاوني.

التوصيات:

1. تعديل نظام الاتحادات التعاونية بما يضمن حق التعاونيات النسائية بتأسيس اتحاد تعاوني نسائي، بما ينسجم مع التعديلات التشريعية الأخيرة التي دعمت مشاركة المرأة التعاونية.
2. توفير دعم تأسيسي يشمل الدعم القانوني والإداري، إضافة إلى موارد مالية وفنية، ومرافقة التعاونيات في خطوات التأسيس وضمان انطلاقة قوية ومبنية على احتياجاتهم الواقعية.

TOWARDS A STRONGER BUILD

التعاونيات النسائية نحو بُنية أقوى

